٢/ح) اذن لا بد لحد الحرية من ا نيكون برهانيا مطلقا صالحا لكل حرية انسانية ، ومستقلا عما تمليه الضرورات والغرائز والميول والتفسيرات الاعتقادية ٠

٣) لاكتشاف العلاقة بين الحرية وحدها وبين البرهان ، لا بد من ان نتقدم خطوة نحو الاسس البرهانية للحرية ٠ ومثل هذه الخطوة تقتضينا فحص علاقة الحرية بذاتها من حيث انها تعين هذه الذات بالبرهان وحده ، وبالتالي تسقط عنها كل الاوزار التي ترتكب باسمها في عالم الابتذال اليومي للحرية ٠

١/٣) في اطار البرهان ، تتحدد ممارسة الحرية على ضوء اسبقية المبدأ على النتيجة ، اي بما سماه ارسطو بالاسبقية حين تحدث عن اسبقية العلة ، وتقدمها على المعلول ٠ وهي هنا على كل حال ، اسبقية نسبية مبنية على الاستدلال العقلي ، وليست مطلقة كما استخدمها كانط وليبنتز ٠

٣/ب) ان تحديد ممارسة الحرية على ضوء هذه الاسبقية يجعل من **الحرية فطرة** تحدد للانسان هذه الممارسة ، وتميز له بين ما هو انساني برهاني ، وبين ما هو عنصري غريزي ٠

٣/ج) ان « مصير » الحرية هو الذي يصلح اساسا موضوعيا تعين به الحرية ذاتها ٠ فحين يكون المصير برهانيا خالصا صالحا لكل انسان باعتباره كائنا عاقلا لا وجود للفطرة الا في نوعه وحده ٠ اما حين نريد تعيين الحرية على اساس من عالم الغرائز والميول والتفسيرات الاعتقادية ، فاننا بذلك لا نغفل مصير الحرية كمعيار لانسانيتها وحسب ، بل نسقط في المصادرات العنصرية لهذه الحرية بأنواعها الثلاثة : الاقتصادية والعرقية والتوراتية ، ونجعل منها **سلعة** خاصة ، نعطل زراعتها ، او نخضعها لسياسة « الشراء الطارىء » كأية سلعة أخرى ٠

٣/د) في مقابل **المصير كأساس موضوعي** تعين به الحرية ذاتها ، نجد ان المصادرات العنصرية تعين الحرية على **اساس سلعي** ٠ وهو اساس لا يستطيع ان يقدم لنا قانونا طبيعيا للحرية صالحا وضروريا لكل الانسانية ٠

٣/د/١) ان الحدود التي وضعها اصحاب هذا التفسير السلعي للحرية ، ايجابا في تبنيهم « حقوق الانسان » ، او سلبا في تبنيهم حملة « مكافحة الارهاب » ، هي حدود سلعية ايضا ٠ فحقوق الانسان لا تعني حقوق هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي الى فلسطين المحتلة فقط الا على اساس سلعي لحقوق الانسان ، طالما ان حق كل انسان يهودي في الهجرة من بيته في الاتحاد السوفياتي تعني ضمنا حقه في طرد اسرة تنتمي الى النوع الانساني من بيتها في فلسطين المحتلة ٠